الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
22 November 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غواتيمالا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-56245 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

تنظيم الأعمال (A/C.5/65/1؛ A/C.5/65/L.1)

١ - **الرئيس:** دعا الأعضاء إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المؤقت المقترح للجزء الرئيسي من الدورة. وقال إن برنامج العمل المؤقت قد أُعد على أساس قائمة بنود جدول الأعمال التي أحالتها الجمعية العامة إلى اللجنة (A/C.5/65/1). ولا تتضمن المذكرة المتعلقة بحالة إعداد الوثائق المتصلة بتلك البنود، (A/C.5/65/L.1) التقارير التي صدرت أو قُدمت بعد تاريخ صدور المذكرة. وستصدر قائمة مستقلة بشأن حالة إعداد الوثائق للجزأين الأول والثاني من الدورة المستأنفة.

٢ - وقال إنه يود إلقاء الضوء على بعض التوصيات التي قدمها مكتب الجمعية العامة في تقريره الأول (A/65/250) واعتمدتها الجمعية في جلستها العامة الثانية. وينبغي أن تتم اللجنة الخامسة عملها، للجزء الرئيسي من الدورة، بحلول ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ونظراً للقيود المالية، ينبغي أن تبدأ جلسات اللجان الرئيسية، بما فيها الجلسات غير الرسمية، في تمام الساعة العاشرة صباحاً وأن تُرفع بحلول الساعة السادسة مساءً. وقد قررت الجمعية العامة أيضا، تماشياً مع ممارساتها السابقة، التغاضي عن شرط حضور ربع أعضاء أي لجنة رئيسية على الأقل ليُعلن افتتاح الجلسة ويُسمح ببدء المناقشة.

٣ - وأردف قائلاً إنه ينبغي بذل جهود للحد من عدد القرارات المتخذة، وينبغي ألا تتضمن القرارات طلبات للحصول على تقارير من الأمين العام، ما لم تكن هذه التقارير ضرورية فعلاً لتنفيذ تلك القرارات أو لمواصلة النظر في بند من البنود. وينبغي أن تكون القرارات مقتضبة وعملية المنحى. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكتفي اللجان الرئيسية بالإحاطة علماً بتقارير الأمين العام أو تقارير الهيئات الفرعية التي لا تتطلب قرارا من الجمعية العامة وينبغي ألا تُجرى مناقشة لها أو تُتخذ قرارات بشأنها ما لم يُطلب إليها ذلك على وجه التحديد.

٤ - ووجه الانتباه، في كلامه عن الميزانية البرنامجية، إلى المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وإلى الفقرتين ١٢ و ١٣ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ بشأن الحاجة إلى إفساح الوقت الكافي لكي تُعد الأمانة العامة تقديرات النفقات الناشئة عن مشاريع القرارات، ولكي تنظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة في تلك التقديرات. وبموجب ذلك المقرر، طلبت الجمعية من اللجنة الخامسة النظر، على سبيل الممارسة العامة، في أن تقبل دون مناقشة توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الآثار المالية المترتبة على مشاريع القرارات وذلك حتى حد معين، وهو ٠٠٠ ٢٥ دولار بالنسبة لأي بند منفرد. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٣٧ من تقرير المكتب، فإن الأمر قد يتطلب في معظم الأحيان مرور أكثر من ٤٨ ساعة لكي يستعرض الأمين العام الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على المقترحات المعروضة على الجمعية العامة. ووفقاً لذلك، حث رئيس اللجنة أعضاء الوفود على إبلاغ زملائهم في سائر اللجان الرئيسية بأهمية كفالة النظر والبت، في الوقت المناسب، في مشاريع المقترحات التي تترتب عليها آثار مالية في الميزانية البرنامجية.

٥ - **السيد الشهاري** (اليمن)، تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأثنى على التحسن الذي طرأ في سبيل إصدار وثائق اللجنة في مواعيدها، واستطرد قائلاً إن هدف الامتثال بنسبة ٩٠ في المائة لم يتحقق بعد. وقال إن الوثائق يجب أن تصدر باللغات الست وفقاً لقاعدة الأسابيع الستة؛

وينبغي إيجاد حلول للمشكلة المزمنة المتمثلة في تأخر إصدار الوثائق.

٦ - وقال إن المجموعة تثني على مكتب اللجنة لإعداده برنامج عمل متوازنا، يتعين تعديله طوال الدورة بحسب حالة مداولات اللجنة. واختتم حديثه قائلاً إن المفاوضات ينبغي أن تُجرى على نحو مفتوح وشامل وشفاف وليس في إطار مجموعات صغيرة.

٧ - **السيد غرولس** (بلجيكا)، تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة لعضويته: أيسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن جودة وحسن توقيت عملية اتخاذ اللجنة لقراراتها يتوقفان على صدور الوثائق اللازمة في مواعيدها بجميع اللغات الرسمية.

٨ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي طالما اعترض على اتّباع نهجٍ تجزيئي في عملية وضع الميزانية، يؤدي إلى زيادات كبيرة في الميزانية المعتمدة. فقد بلغت الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ التي اعتمدتها الجمعية العامة ٥,١٥٦ بليون دولار، مما يمثل زيادة بنسبة ٥,٥ في المائة مقارنة بميزانية فترة السنتين السابقة. ومضى يقول إنه يفهم أن الأمين العام سيقدم مقترحات جديدة في إطار الميزانية العادية، من شأنها أن تؤدي، في حال الموافقة عليها، إلى زيادة يتجاوز مجموعها ١٢ في المائة. وسيفحص الاتحاد الأوروبي كل مقترح بعناية، بهدف التوفيق بين الاحتياجات العاجلة للمنظمة ومتطلبات الوضع المالي الراهن. ولن يمنع الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة أبداً من الاضطلاع بولايتها، ولكنه يود كفالة استخدام الموارد استخداماً فعالاً قدر الإمكان؛ وبالتالي فإن المساءلة عن النفقات أضحت ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى. والاتحاد الأوروبي مستعد أيضاً لبحث بدائل للمنهجية الحالية المتّبعة في إعادة تقدير التكاليف، بهدف جعل الميزانية شفافة ومضمونة على نحو أكبر.

٩ - وأعقب ذلك بقوله إن إعداد مخطط الميزانية العادية خطوة أساسية تتيح ترتيب بنود الميزانية حسب أولويتها والنظر في كيفية إدراج جميع النفقات المنظورة في مخطط فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. واعتبر إصلاح عملية وضع الميزانية أمرا ضروريا أيضاً؛ إذ يتعين على الأمين العام تقديم مقترحات تؤدي إلى زيادة الانضباط في الميزانية وشفافيتها والمساءلة بشأنها. ولتحقيق هذه الغاية، يواصل الاتحاد الأوروبي دعم عملية الإصلاح التنظيمي التي من شأنها تحديث الأمم المتحدة وإتاحة الفرصة للأمانة العامة لتحسين إدارة مواردها البشرية وموارد الميزانية.

١٠ - وقال إن أهم مورد للمنظمة هو موظفوها، وأشاد بذكرى موظفي الأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم في خدمة الأمم المتحدة العام الماضي. وأضاف أنه يتطلع إلى النظر في التقارير التي ستواصل عمليات إصلاح الموارد البشرية التي بدأت باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٦٣/٢٥٠. وقال إنه ينبغي تقييم كل مقترح من حيث جدواه المالية.

١١ - ومضى يقول إن تمويل أنشطة المنظمة تمويلاً فعالاً هو مسؤولية تشترك في تحملها جميع الدول الأعضاء. وإن الاتحاد الأوروبي سيشدد دوماً على الحاجة إلى إعفاء الدول الضعيفة من دفع حصة ترهق كاهلها من نفقات المنظمة. بيد أن الدول القادرة على تقديم مساهمة أكبر، ينبغي لها أن تقدم تلك المساهمة. فلا يوجد ما يمنع من أن يعكس توزيع التكاليف الواقع الاقتصادي بدقة أكبر. واختتم حديثه قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يأمل في مناقشة سبل الارتقاء بالمنهجية الحالية المتّبعة في تحديد جدول الأنصبة المقررة، وهي مسألة ذكرتها الجمعية صراحةً في قرارها ٦٤/٢٤٨.

١٢ - **السيد إراسوريس** (شيلي): تكلم باسم مجموعة ريو، فأعرب عن أمله في عرض مخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في أقرب وقت ممكن.

١٣ - وفيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، قال إن المجموعة تُزعجها أوجه القصور التي تعتري نظام التصويت الإلكتروني في كل من غرف الاجتماعات الموجودة في مبنى المرج الشمالي المؤقت وفي قاعة الجمعية العامة. ومضى يقول إن المشكلة استدعت استخدام التصويت بنداء الأسماء، مما تسبب، أكثر من مرة، في تأخير لا داعي له، وفي عدم التأكد من تسجيل الأصوات، وفي عملية تصويت افتقرت إلى الشفافية. وأردف قائلاً إنه ينبغي للأمانة العامة إيجاد حل فوري لهذه المشكلة.

١٤ - ومضى يقول إن المجموعة ستدرس الخطط المتعلقة بالأماكن العامة في مجمع المقر، التي ينبغي أن تعكس الثراء التاريخي والثقافي لأعضاء المنظمة كافة. وأضاف أن أعضاء المجموعة، الذين يبذلون جهوداً مضنية من أجل تسديد أنصبتهم في المخطط العام لتجديد مباني المقر، ينظرون حاليا في تقديم مقترح بشأن تكريس أحد الأماكن العامة لعملية الاستقلال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٥ - وأعرب عن ترحيب المجموعة بجهود الأمانة العامة الرامية إلى ضمان الإحياء السريع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الذي تعتبره المجموعة مسألة ذات أولوية. وقال إنه ينبغي تزويد البعثة بما يلزم من موارد لتنفيذ مهمتها على أكمل وجه.

١٦ - وتابع يقول إن المجموعة ترحب أيضاً بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، الذي سيبدأ عمله في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وستقوم اللجنة باستعراض الميزانية العادية المقترحة لذلك الجهاز بعناية لكفالة استخدام الموارد استخداماً أمثل وتحسين التآزر والتنسيق على صعيد تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظمة. وذكر أن السيدة ميشيل باتشيليت، رئيسة شيلي السابقة، التي عُينت رئيسةً لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، ستؤدي واجباتها المتمثلة في الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيزها، على أكمل وجه.

١٧ - وأضاف أنه بالنظر إلى أن معظم الزيادة المحتملة في الميزانية العادية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ تعزى إلى البعثات السياسية الخاصة، فينبغي للجنة التفكير جدياً في طرائق بديلة لتمويل هذه البعثات. وتقوم الحكومات حاليا بفرض قيود قاسية على الميزانيات الوطنية أثناء الأزمة المالية الراهنة؛ وينبغي للأمين العام أخذ هذه الحقيقة في الاعتبار عند تقديم مقترحات لا تتماشى مع الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

١٨ - وختم كلامه قائلاً إن المجموعة تدعو جميع الدول الأعضاء إلى تسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي مواعيدها وتدين اتخاذ أي إجراء انفرادي ضد أي دولة عضو يجعل تسديدها لاشتراكاتها عسيراً.

١٩ - **السيد سوغيورا** (اليابان): أعرب عن أسفه لأن الوثائق المقرر أن تنظر فيها اللجنة لم تصدر كلها قبل بدء الدورة بوقت كاف. وقال إن الأمانة العامة ينبغي لها أن تبذل قصارى جهدها لتوفير المعلومات الكافية في الوقت المناسب، بما فيها المعلومات المتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية على المقترحات.

٢٠ - وأضاف أن وفده سينعم النظر في التقارير المتعلقة بإقامة العدل، وعملية الشراء، وخدمات الرقابة الداخلية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتخطيط الموارد في المؤسسة، بهدف الحكم على ما إذا كان النظام الحالي والمبادرات الجديدة يخدمان مصالح المنظمة والدول الأعضاء فيها على المدى البعيد.

٢١ - وأنهى كلامه قائلا إنه على الرغم من الجهد المشكور الذي يبذله الأمين العام للامتناع عن تقديم إضافات إلى الميزانية المعتمدة، فإنه سيُطلب من الدول الأعضاء، مرة أخرى، النظر في عدد كبير من المقترحات الإضافية. لذا، فإن وفده سيفحص هذه الطلبات بعناية للتقليل إلى أدنى حد من أية نفقات إضافية.

٢٢ - **السيد سيال** (باكستان): أشار إلى أن جهود الأمانة العامة الرامية إلى تحسين إصدار وثائق اللجنة الخامسة في الوقت المناسب أثمرت عن معدل امتثال بلغ ٥٩ في المائة خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، وأعرب عن أمله في أن يؤدي إجراء تحسينات إضافية أثناء الدورة الحالية إلى المساعدة في تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ معدل امتثال قدره ٩٠ في المائة. وقال إن الأمانة العامة، ينبغي لها هي الأخرى الامتثال لطلب الجمعية العامة كتابة المواجيز والنتائج والتوصيات بالخط الثقيل.

٢٣ - ومضى يقول إن وفده يشجع على العدول عن الممارسة التي اتُّبعت مؤخراً المتمثلة في قيام أعضاء اللجنة بالربط بين بنود جدول الأعمال بطريقة مصطنعة، مما يؤدي إلى عرقلة المداولات وتأجيل اتخاذ القرارات حتى آخر لحظة. وأردف قائلاً إنه ينبغي النظر في المقترحات من حيث الموضوع.

٢٤ - وقال إن طلبات أعضاء اللجنة تقديم معلومات إضافية خطية ينبغي أن تقتصر على الأمور الأساسية، وذلك من باب الحرص على الاقتصاد في استعمال الموارد.

٢٥ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة توافق على برنامج العمل المقترح والمؤقت على أن يكون مفهوما أن المكتب سيضع في اعتباره الآراء التي جرى التعبير عنها وسيدخل التعديلات اللازمة.

٢٦ - وقد تقرر ذلك.

٢٧ - **الرئيس:** اقترح تحديد يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر موعداً نهائياً لتقديم الترشيحات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية والتعيينات الأخرى، وإجراء الانتخابات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ليس لديها اعتراض على هذا الاقتراح.

٢٨ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.